



النظام الرسمي العربي .. من فكرة الأمة إلى مرحلة المأزق الاستراتيجي

طلعت رميح

رئيس تحرير سلسلة استراتيجيات مصر

ملخص البحث

إن النظام الرسمي العربي بصورته الراهنة نشأ نتيجة ما أصاب الدولة الإسلامية من تدهور أولاً، ونتيجة لدور استعماري في بناء نخب اجتماعية وثقافية متغربة سيطرت على قيادة المجتمعات الإسلامية، لها مصلحة في هذه السيطرة بالارتباط مع الاستعمار.

وقادت هذه النخب المجتمعات خلال فترات التفكك فيما قبل الاحتلال خلال القرن الثامن عشر وعاونت الاحتلال خلال مرحلة الاحتلال المباشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكرياً وسياسياً واجتماعياً، كما أن بعضاً منها تعاون مع الاستعمار في ضرب حركات الرفض لما يجري من عمليات التغريب حتى جاءت الحرب العالمية الأولى فتعاونت معه ضد الدولة الإسلامية.

ولظروف تدهور القوى المستعمرة (بريطانيا وفرنسا) عقب حربين عالميتين، وعلى خلفية طموح هذه النخب لبناء نظم تحقق مصالحها بشكل أكبر، ودون الخروج على قواعد مصالحها الأساسية في الارتباط بأنواع مختلفة من الاستعمار تمكنت من الوصول للسلطة، خلال منتصف القرن العشرين. لكنها ومع تغير قواعد اللعبة بين الدول الاستعمارية، في الوقت الراهن، عادت إلى حالة أقرب إلى نشأتها الأولى، قبل الحصول على «دول» تحكمها، إذ باتت تواجه خطراً استعماري لإعادة تشكيل هذه الكيانات، وباتت في مواجهة طلب حاسم من القوى الاستعمارية الغربية بإنهاء حالة النقل التدريجي للمجتمعات الإسلامية إلى حالة تغريبية صريحة وهو ما جعلها أنظمة معزولة عن جماهير الأمة في كل بلد.

كما أن التغيير في التوازن الدولي الجديد جاء في مرحلة أصبحت الحركة الإسلامية فيها حركة واسعة وتمتع بدرجة وعي أعلى.

وهنا أصبحت نظم الحكم في النظام الرسمي العربي بين ضغطين داخلي وخارجي، وأصبح مفترق الطرق الراهن في واقع الحال، ليس خلافاً حول الديمقراطية أو طريقة حكم الشعوب، وإنما الفكرة الاستراتيجية في مفترق الطرق هي أن البعث الإسلامي الراهن بات يقدم ليس فقط بديلاً بالمعنى السياسي وإنما يقدم تجاوزاً لطبيعة هذا النظام وتأسيساً لنمط آخر من النظام؛ وتلك هي الأزمة.

أفكار ومقتطفات

* خطوات تفكيك الدولة الإسلامية واحتلال ولاياتها ، كانت تجري بالاعتماد على نخب ثقافية واقتصادية واجتماعية داخل الدولة في مركزها وولاياتها، وإن تلك النخب كانت هي الأداة الأهم والأخطر في بناء هذه الهياكل من الدول فيما بعد .

* وبسبب ما تميزت به هذه المرحلة من حالة التفكك ، وسيادة منطق الصراع بين دولة الخلافة والولايات الأخرى ، كانت الفرصة مواتية لنفاذ الاستعمار في داخل الاثنين ، كما استخدم المراكز الأكثر تقدماً في حالة الاختراق ضد التي كانت ما تزال على طابعها الإسلامي .

* وكان لافتاً للنظر أن تكون أولى الدول التي استقلت ، هي الدول الأقل في صراع نُخبها مع الدول المستعمرة .

* أصبحت نظم الحكم في النظام الرسمي العربي بين ضغطين أو في مفترق طرق ، إما أن تقبل بدرجة أعلى من تغريبها ، وإما أن تقبل بتدويرها وتطويعها وتغييرها الجديد المطلوب من الغرب بقيادة أمريكا.

* النظام الرسمي العربي أصبح هو الحلقة الأضعف في المعادلة؛ إذ هو يتعرض إلى ضغطين مباشرين من الخارج والداخل، تزداد خطورتها بالنظر إلى عدم قدرة هذا النظام في كل دولة على مواجهة تحديات التنمية أو مواجهة الضغوط الخارجية.

* لا يمكن فهم أو دراسة النظام الرسمي العربي من خلال هياكله وأسسها الداخلية وعلاقاته المؤسسية دون دراسة القضية الأصل؛ أي قضية النخب الحاكمة، ذلك أن دراسة الهياكل والأشكال والإجراءات لا تمكن الباحث إلا من إبداء الملاحظات عليها؛ دون إدراك السبب الجوهري في جعلها على ما هي عليه.

* التغيير في التوازن الدولي الجديد والمتطلبات الاستعمارية الجديدة؛ جاءت في مرحلة وظرف لم تعد فيه الحركة الإسلامية في هذه البلدان حركة ساذجة، أو متهورة، أو حركة ضد، أو حركة محصورة في إطار النخب التقليدية، بل أصبحت حركة واسعة، وتمتع بدرجة وعي عالية.

* أصبحت نظم الحكم في النظام الرسمي العربي بين ضغطين أو في مفترق طرق، إما أن تقبل بدرجة أعلى من تغريبها وإما أن تقبل بتدويرها وتطويعها وتغييرها الجديد المطلوب من الغرب بقيادة أمريكا.

* إن القراءة المدققة لأوضاع المجتمعات تكشف أن الحملة الغربية التي شُنّت على هذه الأنظمة قد زادت من وضوح الرؤية لها في داخل المجتمعات العربية، بما يُصعّب عملية استمرارها في الحكم. وكذلك تكشف أن نمطاً جديداً من الحركة الإسلامية قد تضافرت جهوده مع حالة الصحوة الإسلامية؛ بما يضع أساساً لتغييرات محتملة واسعة النطاق.

النظام الرسمي العربي .. من فكرة الأمة إلى مرحلة المأزق الاستراتيجي

مقدمة :

ولأوضاع تشكّل هذه النظم من الداخل (المؤسسات، وطريقة اتخاذ القرار، وأهداف بناء الدولة)، وحالة النخب المسيطرة في كل دولة (تكوينها - وطريقة التفاعل داخلها - وفيها بينها - والنخب المعارضة)، ولنظرة «الدولة» والنخب الحاكمة والمؤسسات لحركة الشعوب ودورها؛ يقدم تصوّراً آخر يُظهر أن هذه الدول ووظيفتها وهياكلها الداخلية لم تتشكّل بطريقة تمكّنها من بناء هياكل مؤسسية، أو تجعل منها توطئة لاستقلال وطني حقيقي، أو لتوحيدها أو تقاربها.

كما يشير إلى أن النخب التي تشكّلت وحكمت في هذه الدول لم يكن لها - وليس من مصلحتها -، ووفق عوامل قياس أوضاع تشكيلها ودورها، الذهاب باتجاه البناء الداخلي وفق أسس تُنمّي وتُفعّل دور الشعوب لبناء - وحماية استقلال حقيقي تسعى إليه - بل على الضد، كما أنه ليس من مصلحتها بناء نوع من الدولة الموحدة - عربية كانت أو إسلامية -.

وكذلك يبدو أن ثمة ضرورة الآن إلى مراجعة «التغيّرات» التي حدثت أو جرت خلال المرحلة التاريخية الطويلة التي سبقت تشكيل هذه الدول في القرن العشرين وما تلاها، حتى وصلت الأمة إلى ما هي عليه الآن، من منظور آخر خلاف الساري في معظم الكتابات والتحليلات. فإذا كان الشائع والمتداول - المعتمد لدى الأكاديميين - هو أن الأمة في حالتها الراهنة هي نتاج لمؤامرة التقسيم التي جرت وفق اتفاق سايكس - بيكو ١٩١٦م بين بريطانيا وفرنسا - أي ربط الفكرة الأصلية للتقسيم ولنشوء

أصبحت هناك ضرورة الآن للقيام بنمط آخر من التقييم؛ فيما يتعلق بالنظام الرسمي العربي (ماضيه وحاضره).

لقد سيطرت على معظم التحليلات والكتابات من قبل فكرة أن تشكّل النظام العربي بنخبه الحاكمة ومؤسساته وتشريعاته وقوانينه، وفقاً لمنظومة الدولة القومية (أو الدولة الأمة، أو الدولة القطرية، أو الدولة الوطنية)؛ كان بالإمكان أن يقود إلى بناء «دول مؤسسية مستقلة» وإلى «وحدة عربية»، أو «وحدة إسلامية» - حسب من توسعوا في أحلامهم وأمانهم - تضم هذه الأقطار. ومن ثمّ وفي ضوء هذا الفهم؛ جرى قياس أداء النظم العربية بمنطق الإخفاق والنجاح؛ وفقاً لمدى تحقيقها لهذه الأهداف .

لكن من الضروري الآن، وفي ضوء خبرة المرحلة التاريخية الطويلة السابقة - أكثر من نصف قرن - وفي ضوء ما تظهره قراءة الوضع الراهن، أن ننظر إلى الأمر من زاوية قياس أخرى، من خلال تقديم قراءة أخرى للوضع التاريخي - لهذه النشأة - ولحاضر هذا النظام ومستقبله.

ذلك أن «مشروع» تشكيل «هذه الدول لم يكن من الأصل مشروعاً أو نمطاً من النظام يمكن أن يؤدي إلى بناء دول مستقلة حقيقية، وقادرة على بناء نظم مؤسسية داخلية فاعلة، أو على تحقيق الوحدة فيما بينها لقيام الدولة الإسلامية أو حتى العربية، وإنما هو من الأساس بُني على «رؤية» لعدم تحقيق ذلك كله، حيث المراجعة التاريخية لطريقة تشكّل هذه الدول

استثمرت بعضاً من نخب بعض الدول ضد بعضها الآخر الرافض لهذه الاختراقات (محمد علي والحرب ضد الحركة الوهابية) في القيام بعمليات احتلال فعلية لهذه الولايات وبالقوة العسكرية في مرحلة تالية.

لقد كان بناء نخب فكرية واجتماعية متغربة فكرياً، ومرتبطة في مصالحها بالدول الغربية داخل البناء الاجتماعي في الدول العربية؛ هو الأداة الأهم التي مهدت للاحتلال العسكري، الذي بعد أن أتم هذا الاحتلال أصبحت فكرة الانتفاء للدولة الإسلامية الواحدة فكرة منتهية في الواقع العملي، كما أصبحت فكرة بناء دول مستقلة عقدياً وحضارياً فكرة مستبعدة في الواقع والمستقبل أيضاً - في ظل حكم هذه النخب نفسها -.

ومن ثَمَّ فإن اتفاقية سايكس - بيكو كانت الضربة الأخيرة في تلك المرحلة، والتتويج لها - وليست الأولى والأهم -؛ حيث قطعت قبيل الحرب العالمية الأولى العلاقات الرسمية بين دولة الخلافة والدول العربية «الناشئة».

وكذلك كان تشكيل نخب متغربة مرتبطة بالفكر الاستعماري والمصالح الاستعمارية قد خطا مراحل أساسية، وهو ما تطور وفقاً لمعطيات متعددة إلى مرحلة تسارعت خطواتها بين الحربين، جرى خلالها بناء دول، بعد انتهاء الحرب الثانية، لإنهاء فكرة الدولة الإسلامية حتى العربية أيضاً، لارتباط هذه الدول بالمصالح الغربية بالإجمال.

ومن هنا يبدو أيضاً أن ثمة ضرورة لمراجعة فكرة «المثقفين» و«الثقافة» و«النخب» في عالمنا العربي والإسلامي؛ إذ ربما إذا بحثنا الأمر على النحو السابق نكتشف أننا فعلياً أمام إحدى أهم الأدوات التي أوصلتنا إلى تلك الحالة الراهنة، حيث يمكن القول باطمئنان: إن خطوات تفكيك الدولة الإسلامية واحتلال ولاياتها؛ كانت تُجرى بالاعتماد على نخب ثقافية واقتصادية واجتماعية داخل الدولة في مركزها وولاياتها، وإن تلك النخب كانت هي الأداة الأهم

النظم العربية، بذلك الاتفاق وهذا التوقيت - فإن الأمر بحاجة إلى رؤية أخرى، من ناحية التاريخ والطريقة والآليات والأدوات، لما لذلك من أهمية خاصة في قراءة الوضع الراهن.

فالإعداد لتقسيم الدولة الإسلامية في آخر صورها خلال الخلافة العثمانية؛ كان قد بدأ منذ ما يزيد على

فالتقسيم وميلاد الدول بدأ منذ اختراق دولة الخلافة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وإبعادها عن التمسك بمبادئ الدين التي تؤسس الأمة وتجعلها أمة واحدة فاعلة وقوية، وعبر اختراق مواز في الولايات الإسلامية واحدة تلو الأخرى.

قرن سبق توقيع وسريان سايكس - بيكو، فهذا الاتفاق لم يكن إلا تتويجاً لمرحلة طويلة جاء هو تأكيداً لتتائجها التي تحققت في أرض الواقع. فالتقسيم وميلاد الدول بدأ منذ اختراق دولة الخلافة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وإبعادها عن التمسك بمبادئ الدين التي تؤسس الأمة وتجعلها أمة واحدة فاعلة وقوية، وعبر اختراق مواز في الولايات الإسلامية واحدة تلو الأخرى.

ومن خلال هذا وذاك جرى تطوير نخب فكرية واقتصادية داخل دولة مركز الخلافة، وداخل تلك الولايات مبتعدة عن جوهر الإسلام ومعادية لفكرة الدولة الإسلامية الموحدة، وطامحة لحكم هذه البلدان بالارتباط بالأجانب - الدول الاستعمارية - وبالتعاون معها، وهو ما تطور إلى حالة عدائية دخلت خلالها - دولة مركز الخلافة والنخب الجديدة في الولايات التابعة لها - في صراعات بينية بما أنك الطرفان، وهي حالة سعت إليها واستثمرتها الدول الاستعمارية، كما

للمصلحة الذاتية للنخب والخوف أو الولاء للغرب، وأسيرة لمحدودية فكرة الاستقلال بقصره على البعدين السياسي والاقتصادي (كل بقدر)، فلم تطرح هذه النخب بالإجمال مشروعاً حضارياً للاستقلال - عقدياً وثقافياً وقيماً - يستنفر الطاقات العقدية والقيمية في الأمة؛ وإنما طرحت فكرة جلاء قوات الاحتلال، وعدم تدخل المحتل في الشؤون الداخلية، وقد كان الطرح الذي ركزت عليه أكثر النظم الراديكالية منها؛ لا يتخطى تلك الحدود التي هي في نهاية أهدافها ليست إلا صراعاً حول قدر من مصالح هذه النخب المسيطرة في مواجهة تغوّل الاستعمار على مصالحها - تزيد أو تنقص -.

إن هذه النخب في نهاية المطاف لم تطرح سوى مشروعات «تحدّثية» على النمط الغربي، وحرصت في جميع مجالات النشاط الديني أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي على ذلك، وواجهت الحركات الإسلامية بوصفها حركات ترفض «التحدّث» أو بتعبير أدق «التغريب»، وكان شعارها المأثور في هذه المواجهة هو «لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين» الذي هو في تفسيره الدقيق ليس إلا فصل الدين عن الدولة وفق النمط العلماني للحكم وإدارة الدولة في المجتمعات الغربية، وهي أمور أوصلت النظام الرسمي العربي في نهاية المطاف إلى مأزق متعدد الأبعاد حالياً، فلا هو بنى دولة قادرة على الحياة والاستمرار، ولا هو طورها باتجاه نمط حقيقي من الاستقلال الحضاري عن المحتل، ولا هو - وتلك هي النتيجة - تمكّن من عكس المشروع «التصوري أو النظري» الذي رُوّج كأساس لقيام هذه الدول باتجاه بناء دولة واحدة، فوصل إلى المأزق الراهن.

هذا المأزق في ملخصه: أن القوى الاستعمارية باتت تطلب «تطويراً» لهذه النخب وفق مقتضيات الحالة الدولية الجديدة، والتي تغيّرت ولم تعد تسمح لهذه «النخب» باللعب على أطراف المعادلة الدولية التي نشأت على هامشها - لتحقيق مصالح لها بشكل

والأخطر في بناء هذه الهياكل من الدول فيما بعد؛ بالطريقة التي يستمر معها تحقيق أهداف هذه الدول الاستعمارية ومصالحها، مهما اختلفت أو تناقضت مصالح هذه النخب الجديدة المسيطرة (في المركز أو على هذه الولايات) في هذه المرحلة أو تلك مع شكل الاستعمار وطريقة وجوده ومطالبه المتغيرة، وإن هذه النخب هي التي مارست الدور المحلي الأبرز المعاكس لتطوير الوضع الإسلامي. وتخليصه من مشكلات التدهور التي حلت بالأمة خلال تلك المرحلة التاريخية وحتى الآن، فهي التي مارست الدور الأبرز في إحداث صراع فكري وسياسي داخل المجتمعات العربية والإسلامية وطرح قضايا فكرية وفق الأجندة الاستعمارية؛ سواء بطرحها «التحدّث» على النمط الغربي لا التجديد والتطوير لما هو أساسي في فكر الأمة وتراثها الحضاري الضخم، أو بطرحها «القومية» في مواجهة «الإسلامية» أو «الليبرالية» في مواجهة «الشورى».. إلخ، وذلك قبل أن تصل إلى الحكم، لتواصل الدور نفسه وفق آليات لا تصدم جماهير الأمة، ليجري تغريب المجتمعات ببطء وهدوء حتى لا يحدث اهتزاز لأوضاعها في الحكم.

ومن ثمّ فإن ما يواجه الباحث في تلك القضية ليس هو أن تلك المرحلة - منذ بدايتها وحتى الآن - لم يكن لها أن تؤدي إلى وحدة عربية أو إسلامية أو إعادة لما كان عليه البناء الإسلامي من دولة موحدة فقط، ولكن أيضاً لم يكن هذا التشكيل ليؤدي إلى بناء دول مؤسسية قوية في هياكلها الداخلية - كل على حدة - قادرة على البقاء أو على تحقيق استقلال تدريجي حقيقي، فالنظم الرسمية العربية بالإجمال لم تتمكن من بناء أجهزة دول قادرة على التطور والتقدم غير خاضعة للتقلبات الحادة، ولم يكن لديها في أفضل الأحوال خططاً لبناء هذه الدول وفق رؤى مؤسسية تستوعب طاقات جماهير الأمة وتمكن لاستقلال حقيقي؛ بقدر ما كانت النخب التي وصلت للحكم فيها موزعة بين الولاء

وأفضل - ووفق المرحلة الراهنة من عولمة العالم، وجعله كله «موتخداً» تحت راية الحضارة الغربية دينياً وقيماً وسلوكياً. وهو ما يجده النظام الرسمي العربي صامداً لعلاقته بجماهير المواطنين، ومهدداً للاستقرار المصطنع لها في الحكم.

أولاً: النظام العربي . . النشأة والسيطرة:

بدأ النظام الرسمي العربي الراهن وفقاً لمفهوم غربي لبناء ما سُمّي بالدولة الحديثة، والتي لم تكن في الفهم الحقيقي لها سوى بناء دولة على أسس علمانية خلافاً لبناء الدولة الإسلامية «القديمة» - التي يسميها الباحثون الغربيون بالدولة العثمانية الاستبدادية-، أو هو نظام نشأ في جانبه المفهومي وفق مفهوم «الدولة القومية» الذي ظهرت على أساسه الدولة القومية في أوروبا - المقصود الدولة الوطنية -، كما قام في جانبه العملي على أساس «الرؤية القطرية» وفق التجربة الخاصة لكل بلد في الحصول على الاستقلال، ووفق ظروف وموازنات ومساومات وترتيبات مع الدول الاستعمارية التي كانت تحتل البلدان العربية.

وكذلك ربما بالتعاون «سراً» مع قوى استعمارية طامحة في إزالة نفوذ الدول القديمة والحلول محلها في النفوذ والسيطرة وفق قواعد وآليات جديدة. وهو ما جعله في نهاية المطاف نظاماً معزولاً عن جماهير الأمة في كل بلد، قاماً لكل محاولات التغيير - ولا سيما تلك التي تسعى إلى العودة إلى الدولة الإسلامية الأصل - باعتبار أنه ذو وظيفة أساسية هي الحفاظ على المصالح الاستعمارية منذ بدئها وحتى الآن - مع مراعاة مصالح النخب المسيطرة عليها -، وأنه نظام يعيش ويعتمد في استقراره على محصلة الأوضاع الدولية، وخاضعة لها. وقد كان لذلك مسيرة طويلة تبدأ بعوامل التفكك في الدولة الإسلامية في آخر مراحلها، وتتمحور حول غياب الأمة والشعوب، وانعزال النخب وارتباط كثير منها بالدور والخطط الاستعمارية.

يبدو الآن أن ثمة ضرورة لهذه الرؤية الأخرى التي نلخصها فيما يأتي:

إن النظام الرسمي العربي الراهن قد نشأ نتيجة ما أصاب الدولة الإسلامية من تدهور أولاً، ونتيجة لدور استعماري في بناء نخب اجتماعية وثقافية متغربة سيطرت على قيادة المجتمعات الإسلامية، وصاحبة مصلحة في هذه السيطرة بالارتباط مع الاستعمار، قادت المجتمعات خلال فترات التفكك فيما قبل الاحتلال خلال القرن الثامن عشر، وعاونت الاحتلال خلال مرحلة الاحتلال المباشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فكرياً وسياسياً واجتماعياً، كما أن بعضاً منها تعاون مع الاستعمار في ضرب حركات الرفض لما يجري من عمليات تغريب أو الثورة عليه - عفويًا - وعليها، حتى جاءت الحرب العالمية الأولى فتعاونت معه ضد الدولة الإسلامية - التي كانت بدورها قد باتت فيها نخب فكرية متغربة - تحت شعارات متعددة، لظروف تدهور القوى المستعمرة (بريطانيا وفرنسا) عقب حريين عالميتين.

وعلى خلفيات الصراع الدولي بقواه الجديدة، وعلى خلفية طموح هذه النخب لبناء نظم تحقق مصالحها بشكل أكبر، ودون الخروج على قواعد مصالحها الأساسية في الارتباط بأنواع مختلفة من الاستعمار - وبعضها باتفاق مع الدول الاستعمارية-؛ تمكنت من الوصول للسلطة خلال منتصف القرن العشرين. لكنها ومع تغير قواعد اللعبة بين الدول الاستعمارية في الوقت الراهن؛ عادت رويداً رويداً إلى حالة أقرب إلى نشأتها الأولى قبل الحصول على «دول» تحكمها؛ إذ باتت تواجه خطراً استعماريًا لتفكيك هذه الكيانات،

النشأة المشوهة:

إذا كان الملمح الأبرز هو أن الاستعمار الأوروبي قد نشأ في أعقاب النهضة الصناعية في أوروبا، والتي أتت بالسلع الفائضة للتصدير، وبتطوير إمكانيات الأسلحة؛ فإن الأهم هو أن العالم الإسلامي في تلك المرحلة كان يعاني حالة تراجع وتدهور، سواء على مستوى التمسك بمقاصد الشرع وأساليب الحكم أو على مستوى كل الأبعاد الدينية والثقافية، وكذلك كان جاهزاً للاستعمار بحكم حالات التفكك والانهيار والتجزؤ التي عاشتها الدولة الإسلامية في المرحلة الأخيرة تحت الحكم العثماني.

وكانت الدولة الإسلامية خلال مرحلة الخلافة العثمانية؛ قد تمكنت بعد دخول «الحكم المملوكي» مرحلة من تدهور الدولة الإسلامية - وضمن قاعدة تداول مركز السيطرة في الدولة الإسلامية حسب قوة المركز الحضاري الذي على أساسه انتقلت بها من الشام إلى بغداد - من إعادة تأسيس دولة الخلافة من جديد، على أسس أقوى لكنها - عبر مرحلة متطاولة - عادت مرة أخرى إلى حالة من الضعف والتفكك.

كانت دولة بني عثمان قد نشأت في شمال غرب الأناضول في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، واتسعت بالتدريج إلى البلقان والأناضول على حساب الدولة البيزنطية وإمارات اللاتين والإمارات التركية القديمة. بعدها برزت على ساحة الدولة الإسلامية في القرن الخامس عشر، وكانت أول جهودها في هذا الاتجاه من خلال عقد تحالفات مع الدول الإسلامية تحت الحكم المملوكي في الحرب ضد البرتغال.

وقد تمكنت الدولة العثمانية من إسقاط ما تبقى من الإمبراطورية البيزنطية، وتوجهت فيما بعد إلى الولايات الإسلامية في المنطقة العربية؛ لإعادة ضمها في إطار مرحلة جديدة من بناء الدولة الإسلامية الواحدة. وكان ذلك من خلال عمليات عسكرية جرت في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي (دخلت قواتها سوريا ومصر في عامي ١٥١٦م - ١٥١٧م) -؛ عبر

مرحلة زمنية انتهت بإعادة معظم المناطق العربية تحت حكم دولة إسلامية موحدة تحت الخلافة العثمانية، أو على وجه الدقة ما بقي من ولايات الدولة الإسلامية مما يمكن ضمه، حيث كانت ولايات الدولة الإسلامية الواقعة في أطراف آسيا وأطراف إفريقيا؛ قد تثبت فيها الاحتلال البرتغالي والإسباني - والأمريكي فيما بعد - وجرت فيها تغييرات كثيرة. وسارت الأمور تحت رايات الدولة الإسلامية الواحدة والخلافة العثمانية؛

تسارعت التطورات داخل الولايات العربية باتجاه استقلال كل ولاية على أساس فكرة «الدولة الأمة»، وهو ما توجَّ في بعضها خلال التحضيرات للحرب العالمية الثانية، ولأكثرها ما بعد الحرب، لنصبح أمام النظام الرسمي العربي الراهن.

إلى أن بدأ الانهيار يدب في داخل الدولة الإسلامية بعد إنهاكها في الصراعات الاستعمارية، ومن جراء ممارساتها في الولايات الإسلامية في مراحلها الأخيرة، وضمن ظروف وعوامل متعددة؛ أهمها الاختراق الاستعماري لنخبها الذي أدى بها إلى التدهور. كان قد تم اختراق مركز الدولة الإسلامية، كما تم اختراق الولايات المكونة لدولة الخلافة كذلك، فعادت بعض الولايات إلى الانفراط مرة أخرى بتشجيع من الدول الاستعمارية، والتي ما أن حققت هدفها المزدوج في إضعاف الدولة المركز - خلال القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر - والولايات الأطراف؛ حتى انقضت تحتل الدول الأطراف خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ مع إبقائها اسمياً تحت قيادة الدولة الإسلامية.

ومحاولة القضاء عليها وتشويهها -، وقوى الاستعمار بتعددتها وعلى اختلاف واتفاق مصالحها، وتغير عوامل قوتها بين مرحلة وأخرى.

ولقد مرت علاقة الأطراف في هذه الرحلة بعدة مراحل :

المرحلة الأولى: وهي التي جرت فيها محاولات الاحتلال العسكري المباشر (غزو نابليون لمصر ١٧٩٨م - ١٨٠١م، وحملة فريزر لاحتلال مصر ١٨٠٧م)، حيث «لم يأت القرن الثامن عشر إلا وقد أخذت الدول الأوروبية الكبرى تفكر جدياً في كيفية تقسيم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، وفي إحياء طريق التجارة القديم.. طريق مصر»^(٢)، لكن هذه المحاولات أخفقت بفضل وجود قيادات طبيعية تمكنت من تفعيل المخزون العقدي والحضاري داخل المجتمعات الإسلامية - كان الأزهر هو مشعل المواجهة للثورة ضد الاحتلال الفرنسي -، فتحولت أوروبا بعدها إلى عمليات الاختراق الحضاري والاحتلال غير المباشر للمجتمعات الإسلامية؛ في مرحلة عمل فيها الاحتلال الثقافي والاقتصادي على إنهاء التمسك بالثوابت الدينية، وإنهاء التمسك بفكرة ونموذج الدولة الإسلامية لدى نخب في مختلف الولايات الإسلامية، أو بوجه أدق من خلال اختراق مزدوج للدولة الأم والولايات التابعة.

في تلك المرحلة فُتحت أبواب أوروبا أمام البعثات العلمية، وتدفق المغامرون والرحالة، وتكاثر عدد الخبراء الأجانب، كما جرى تغلغل تجاري في الدولة الإسلامية وولاياتها، وصار الأجنبي هو رمز للتطور والمدنية، والمسلم هو رمز للتخلف، وقد جرى خلال هذه الفترة عمليات فصل بين التعليم الديني وتعليم العلوم الطبيعية؛ مع الإغلاء من شأن دارسي العلوم الطبيعية، والتحقير من شأن دارسي العلوم الدينية (خريجي الأزهر). وبسبب ما تميزت به هذه المرحلة من حالة التفكك، وسيادة منطق الصراع بين دولة الخلافة والولايات الأخرى كانت

وحين بدأت التحضيرات للحرب العالمية الأولى؛ بدأت عملية متسارعة لوضع الدول العربية تحت الحماية الاستعمارية، حينما تحالفت دولة الخلافة العثمانية مع ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى فهُزمت مع حليفها تتويجاً لحالة ضعفها التي سبقت منذ قرن على الأقل، فصار الاحتلال للولايات رسمياً، وانتهت بذلك العلاقة الفعلية بدولة الخلافة؛ لتصبح هذه الولايات في صورة «الدول» ورسمياً تحت حكم الاحتلال المباشر.

وبإعلان كمال أتاتورك عن انتهاء الدولة الإسلامية وسقوط الخلافة، وإعادة تأسيس الدولة التركية على أسس علمانية غربية في عام ١٩٢٤م؛ تسارعت التطورات داخل الولايات العربية باتجاه استقلال كل ولاية على أساس فكرة «الدولة الأمة»، وهو ما توج في بعضها خلال التحضيرات للحرب العالمية الثانية، ولأكثرها ما بعد الحرب، لنصبح أمام النظام الرسمي العربي الراهن.

وهكذا فإننا «على مدى هذين القرنين بدأنا أولاً نعاني من الضغوط الاقتصادية والسياسية والمحاصرة والتغلغل الأوروبي من رجال الأعمال والمغامرين والامتيازات الأجنبية والتدخل باسم حماية الأقليات المسيحية (ذلك ما حدث في الدولة العثمانية)، ثم جاء الاحتلال العسكري الغربي لبلادنا قطعاً قطعاً مع هيمنة الدول المحتلة وسقوط الإرادة الوطنية لهذه الدول، وذلك على مدى خمسين سنة من الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى الربع الأول من القرن العشرين، ثم بدأت حركات التحرر الوطني يشتد عودها لإجلاء الاحتلال العسكري الأجنبي، وذلك على مدى الخمسين سنة التالية حتى أوائل السبعينيات»^(١).

وتلك رحلة متطاولة، أطراف معادلتها الفاعلة هي: دولة الخلافة، والولايات الإسلامية المختلفة التي كان يتصدر القيادة فيها النخب التي ارتبطت مصالحها بالدول الاستعمارية - في ظل محاربة القوى الأصلية

بالمصادر الاقتصادية والثقافية الغربية والشركات الغربية كتجار وموزعين للمنتجات الغربية... إلخ. وعلى مستوى الدولة المركزية والولايات، والتي وإن ظلت رسمياً تحت الحكم التركي أو ضمن السيطرة الشكلىة للدولة الإسلامية؛ فإنها كانت بالفعل تعاني ترايد جوانب الاحتلال الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي في داخلها.

وهكذا وجدت نخبة جديدة في المجتمع ثقافية واقتصادية واجتماعية؛ على درجة من القوة جعلتها جاهزة «للتعاون مع المستعمرين في صيغة أعلى» تطويراً لمصالحها هي، ومن خلالها جرت عمليات الاحتلال العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي الكامل، وهي مرحلة امتدت حتى قبيل الحرب العالمية الأولى وانتهت بنهايتها.

كانت فرنسا قد احتلت الجزائر في ١٨٣٠م، وسقطت مصر تحت وطأة الديون وتغريب النخبة، فسقطت تحت الاحتلال في عام ١٨٨٢م - وهي التي هزمت بريطانيا وفرنسا في مطلع القرن - بعد هزيمة الثورة العربية، ومعها السودان في عام ١٨٨٢م أيضاً بعد هزيمة الحركة المهدية.. إلخ.

وقد استثمرت بريطانيا وفرنسا حركات الخلاف والتمرد التي نشأت من داخل الدولة، والتي كان بعضها محاولاً إعادة الدولة الإسلامية للأخذ بمبادئ الإسلام (كما هو الحال بالنسبة للدعوة الوهابية)، وكان بعضها يحاول تقطيع أوصال الدولة (كما هو الحال في تجربة محمد علي التي اعتمدت التحديث على النمط الغربي).

وهنا وبعد الاحتلال مارست الإدارات الاستعمارية دوراً مباشراً في تنمية النخب المتعاونة معها، فعلى

الفرصة مواتية لنفاذ الاستعمار في داخل الاثنين، كما استخدم المراكز الأكثر تقدماً في حالة الاختراق ضد التي كانت ماتزال على طابعها الإسلامي.

ولقد كان النموذج الأبرز لتلك الحالة هو حالة محمد علي في مصر:

- فمن ناحية: قام محمد علي بتصفية القيادات الشعبية الطبيعية الحاملة للمخزون الحضاري والعقدي والقيمي.

- ومن ناحية ثانية: كان محمد علي -ضمن مشروعه التحديثي على النمط الغربي في مصر- متعاوناً مع فرنسا وضد بريطانيا؛ بما جعله في نهاية الأمر يدور داخل دورة المصالح الاستعمارية.

- ومن ناحية ثالثة: كانت بريطانيا بدورها تنتهز فرصة قوة محمد علي وصراعه مع دولة الخلافة في الحصول على امتيازات في داخلها وفي بقية الولايات، كما تم استغلال هذه الحالة في شقّ العدوان ضد الحركة الوهابية في السعودية التي حاولت مواجهة طوفان التغريب والاختراق.

- ومن ناحية رابعة: حينما أصبح محمد علي ذا قوة حقيقية تهدد دولة الخلافة على أبوابها؛ جرى إيقافه وهزيمته في مقابل الحصول على امتيازات أكبر داخل دولة الخلافة (المركز والأطراف). وهكذا تحول كل الدور الذي مارسه الفرنسيون والإنجليز من خلال تجربة محمد علي؛ إلى مهاد للاحتلال في مصر واختراقاً لدولة الخلافة كلها وإضعافها، وإضعاف الحركات التي قاومت التغيير.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي جاءت بعد بلورة نخب ثقافية واجتماعية واقتصادية مرتبطة

وجدت نخبة جديدة في المجتمع ثقافية واقتصادية واجتماعية؛ على درجة من القوة جعلتها جاهزة «للتعاون مع المستعمرين في صيغة أعلى» تطويراً لمصالحها هي، ومن خلالها جرت عمليات الاحتلال العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي الكامل

الولايات العربية - وعلى الرغم من معاناتهم من ظلم الولاة العثمانيين - كانوا يعدُّون أنفسهم شركاء في دولة واحدة مع حكامهم.. وهي الدولة العثمانية باعتبارها دولة إسلامية»^(٣).

كان الأمر يحتاج إلى صراعات فكرية وتمهيد فكري في المجتمع، فظهرت الحوارات وسط هذه النخبة وبين النخب والمجتمع، وبمساعدة من إدارات الحكم الاستعمارية داخل الولايات، حول الرابطة الإسلامية والرابطة العربية، وحول الليبرالية - وهو أمر شبيه بما تعيشه في تلك المرحلة -، وذلك لتعميق الأفكار الغربية داخل قطاعات أوسع من النخب، وهي أفكار انطلقت في البدء من الشام التي كان المفكرون الموارنة الشوام فيها هم البؤرة التي انطلقت منها هذه الأفكار، والتي ما يزال كتاب علمانيون أو متغربون يرون أنهم عملوا على «تحديث» الفكر العربي^(٤).

وقد بدأت المشكلة، مشكلة الفصام بين العروبة والإسلام، أولاً بمدرسة الموارنة الشوام، حيث أتوا بمفهوم عنصري وعرقي للعروبة، فنبذوا مفهومات غربية ذات أبعاد عنصرية لفكرة القومية، وهذا لم يتم فقط لأسباب دينية، على الرغم من أن هذه المدرسة من مدارس التبشير، وإنما لأهداف استعمارية أيضاً، فعندما تَطَّلَعَ على وثائق القناصل الفرنسيين في الشام - الذين يتكلمون عن الإسلام والتعددية - في القرن التاسع عشر؛ نجد أن مدارس الموارنة هذه تخلق جيشاً متفانياً في خدمة فرنسا، ويعمل لمصلحتها، وأن هذا هو السبيل لتحويل سوريا إلى أكثر من مستعمرة، وهو السبيل لجعل البربرية العربية تنحني أمام الحضارة الغربية المسيحية. إذن خريجو هذه المدارس هم أول من ابتدع أن هناك فصاماً بين العروبة والإسلام^(٥).

كما نشطت الحوارات حول الليبرالية في مواجهة الشورى - كما حدث في مصر خلال تلك الفترة - وسط أجواء مشحونة من الصراع أيضاً، «غير أن تجسيد الليبرالية مؤسسياً تم بإنشاء حزب الأمة

المستويات الثقافية زادت حركة البعثات لتتوسع النخب السياسية والثقافية من خلالها، وعلى مستوى الاختراق المباشر تضاعفت هجرة الأجانب إلى الدول العربية، حتى أصبح عدد العمال الأجانب بالآلاف، كما تعددت وقويت البعثات التبشيرية القادمة من الخارج، كما زادت حركة بناء الكنائس، وتضاعفت هجرة رأس المال حتى أصبح هو المسيطر على النشاط الاقتصادي، وحتى باتت الميزانيات العامة للدول تحت السيطرة والإدارة المباشرة للدول الاستعمارية. وعلى المستوى الداخلي ومن خلال استخدام سلطة القرار التنفيذي؛ جرى تنمية نفوذ وقوة وسيطرة فئات اقتصادية واجتماعية من مُلاك الأراضي الزراعية - بعد توزيع أراضي الدولة على المتعاونين منهم مع سلطات الاحتلال كما جرت عملية توسيع للإدارات المختلفة وتنمية المتعاونين المحليين بها. وهي أمور كانت تجري وفق آليات ونظم متعددة في كل البلدان؛ بما في ذلك دولة الخلافة التي كانت قد وصلت إلى مرحلة ضعف حادة، فكان أن بدأت الدول الاستعمارية الخطوة التالية في فصم العلاقة بين الولايات ودولة الخلافة بوضع هذه الدول تحت الحماية بعد احتلالها.

وهذه النخب التي تم تطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية؛ كان لا بد لها من أن تؤدي دوراً داخلياً متزايداً في تطوير إرادة وعقول المواطنين وتغيير أفكارهم بالاتجاه نحو الفكر الغربي. وكان الطريق إلى ذلك هو إشعال حوارات وصراعات فكرية وسياسية لهُز الفكر المتأصل في الأمة، ولتوسيع هذه النخب وتمكينها من السيطرة على المجتمع، وهي بذلك مارست الدور الأكبر في «فصم» العلاقة بين الولايات الإسلامية، ودولة مركز الخلافة. وقد كان ذلك أمراً بالغ الصعوبة لتمسك المواطنين بفكرة الخلافة والدولة الإسلامية.

ذلك أنه وبعد ما يزيد على أربعة قرون من العلاقات العربية والتركية، والتي مرت بأطوار متعددة تميز كل طور منها بظروفه وسماته الخاصة؛ فإن المسلمين في

لدى نخب متغربة جديدة، وأنه نجح في مساندة قوى اجتماعية وثقافية مرتبطة به فكرياً ومصلحياً؛ لتكون جاهزة لبناء «دول قطرية» أو نمط من «الدولة الأمة» أو «الدولة القومية» تفكك الدولة الإسلامية من داخلها. وهذا هو مفتاح تفسير الخطة الاستعمارية بكاملها التي تبلورت نتائجها فيما بعد، والتي ما تزال تمارس فعلها في دورة تكرارية معقدة.

والمرحلة الثالثة: وهي تبدأ من نهاية الحرب العالمية الأولى، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ففي أثناء الحرب الأولى كانت بعض النخب أو النخب المستحدثة التي تربت من قبل الدول الاستعمارية، وخاضت الصراع ضد مركز الدولة الإسلامية؛ قد بدأت تتطلع إلى نمط أفضل من تحقيق مصالحها الخاصة تحت الاحتلال، أو بدونه، أو في مواجهته - بعد انتهاء دورها في مواجهة الدولة الإسلامية -؛ مستثمرة ظروف انشغال الدول الاستعمارية في الحرب الأولى بالصراع العسكري فيما بينها، وكذلك وبسبب زيادة حاجة الدول الاستعمارية إلى دور هذه النخب اقتصادياً وسياسياً. لقد شعرت هذه النخب بالقوة وزادت تطلعاتها، فلعبت على استثمار حالة الغليان الشعبي العفوي في تمرد قادتها برؤية محدودة ومهادنة، فواجهتها الدول الاستعمارية بعد انتهاء الحرب بالقمع من جانب، وبالفتات السياسي من جانب آخر؛ لقمع القوى الشعبية وحركتها (تراجع هنا تجربة ثورة ١٩١٩م ودور حزب الوفد بها). لكن الدول الاستعمارية نفسها سرعان ما احتاجت عون هذه النخب مرة أخرى مع

عام ١٩٠٧م، وهو نفسه العام الذي يؤرخ به لقيام الأحزاب السياسية في مصر على وجه العموم. وكان قيام هذا الحزب تالياً لإنشاء صحيفة «الجريدة» التي برزت في ذلك الحين لتعبّر عن مصالح وتوجهات طبقة الأعيان وكبار ملاك الأراضي الزراعية، التي ارتبط ظهورها بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي عرفتها مصر في أول القرن التاسع عشر. ولقد نشط هؤلاء في العقد الأول من هذا القرن، بصفتهم «أصحاب المصالح الحقيقية» في مصر، للتعبير عن الوطنية المصرية الخالصة؛ ولأن هؤلاء كانوا من أنصار المنهج المعتدل والإصلاحي في التعامل مع الاحتلال الإنجليزي؛ فقد شجّعهم اللورد كرومر على إنشاء جريدتهم سعياً إلى موازنة أو تقليل التيار الوطني الجارف، الذي قاده مصطفى كامل الذي نُعت بالتطرف والتعصب، ولم يكن من الغريب أن يقرن التوجه نحو الوطنية المصرية الراضية للسيادة العثمانية بالتوجه نحو العلمانية والليبرالية^(٦).

وهكذا وبحلول الحرب العالمية الأولى كانت الخريطة قد أصبحت جاهزة لتقطيع أوصال دولة الخلافة رسمياً من داخل الولايات الإسلامية من خلال هذه النخب المتغربة؛ لا بفعل قرارات الدول الاستعمارية من الخارج فقط.

وفي نوفمبر ١٩١٤م تقرر مصير الإمبراطورية بصفة نهائية بعد الانحسار الكبير عن الرقعة العربية في فترة ما قبل الحرب، والتي بدأت بالتخلي عن تونس عام ١٨٨١م، وبعدها انتهى الوجود العثماني بشكله الفعلي في ليبيا عام ١٩١٢م، وبشكله القانوني في عام ١٩١٤م.. إلخ. وكانت الظروف السابقة للحرب قد مهدت ليس فقط للهزيمة العسكرية، بل ولأفول دولة الخلافة العثمانية^(٧).

وقد كان المعنى الحقيقي لكل ذلك هو أن الاستعمار كان قد نجح بالفعل في غرس مجموعة من الأفكار المشوهة الخادمة لمصالحه حول الوطنية والقومية، وجعلها مرجعية أخرى في مواجهة المرجعية الإسلامية

جاءت الخطط الاستعمارية لتقوية
أجندة القمع والجيش المحلية،
أو التحول من بناء نخب إلى بناء
مؤسسات محلية تحت قيادتها من
داخل الرؤية الاستعمارية.

البريطاني إلى بغداد في ١١ أكتوبر ١٩٢٠م؛ كان هذا إيذاناً بالبداية في إنشاء إدارة عراقية محلية ذات واجهة عربية بدلاً من الوجود البريطاني المباشر^(٨). وهو العام نفسه الذي أنشئ فيه الجيش العراقي.

وهو أمر تم في مختلف الدول العربية وفق آليات متعددة ومتنوعة، فإذا كان هذا هو حال العراق، فقد كان الوضع في مصر شبيهاً، سواء بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، أو بالتعاون بشكل مؤسسي مع قوى سياسية محلية (متعاونة - ومتصارعة بشكل محدود) مع الاحتلال - في مواجهة التيارات الشعبية الحاملة للمخزون الحضاري والتي أشعلت ثورة ١٩١٩م -، في تلك الفترة شكلت وزارات الوفد ووزارات حكومات الأقلية التي كانت أشد تعاوناً مع الاحتلال، كما نشطت تيارات فكرية متعددة ومتنوعة، أشعلت حوارات في المجتمع حول قضايا فكرية بأجندة غربية أشد تغرباً مما كان مطروحاً قبل الحرب الأولى، سواء من طه حسين أو علي عبد الرازق.

وفي تلك المرحلة تحطمت هذه النخب في حواراتها فكرة العروبة والقومية في مواجهة الإسلامية .. إلخ، ودخلت إلى صلب الهجوم على الإسلام. كما بدأ نشاط الحركة الماركسية في مصر (نشأت في أول الثلاثينيات ثلاث منظمات ماركسية، أنشأها اليهود، وهو أمر جرى في مختلف البلاد العربية في الفترة نفسها وعلى يد اليهود والحركة الصهيونية أيضاً)، وهو ما كان دافعاً لظهور حركات إسلامية، كان مؤشر ظهورها الأهم هو الشعور بأن الإسلام بات يحتاج إلى جماعات للدفاع عنه، وهو ما كان من قبل فيضاً بشرياً دافقاً في الأمة.

لكن ما حدث خلال الحرب الثانية جاء في مصلحة هذه النخب، حيث تحولت بريطانيا وفرنسا إلى دول استعمارية من الدرجة الثانية، كما ظهرت على ساحة الوضع الدولي دول أخرى، كان في صلب مصالحها الاستعمارية التعاون مع هذه النخب الجاهزة ضد الدول الاستعمارية القديمة المحتلة المتهاوية بعد الحرب. وهنا دارت هذه النخب بين أطراف دولية

بدء التحضير للحرب العالمية الثانية، والتي جاءت نتائجها في اتجاه الأولى نفسه، وزاد عليها التأثير الشديد القوة والمكانة الدولية للدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، وهو ما دفع هاتين الدولتين تحديداً إلى دفع حركة بناء الدول وخصوصاً أجهزة القمع الداخلي والجيش في الدول العربية، والتي فتحت الطريق لبناء أجهزة هذه الدول. وفي تلك المرحلة اشتد الصراع الفكري والسياسي بين تيارات هذه النخب خصوصاً على المستوى السياسي؛ بفعل تضارب مصالح الدول الاستعمارية نفسها وتناقضها.

لقد جاءت الخطط الاستعمارية لتقوية أجنحة القمع والجيش المحلية، أو التحول من بناء نخب إلى

نشطت تيارات فكرية متعددة ومتنوعة، أشعلت حوارات في المجتمع حول قضايا فكرية بأجندة غربية أشد تغرباً مما كان مطروحاً قبل الحرب الأولى، سواء من طه حسين أو علي عبد الرازق.

بناء مؤسسات محلية تحت قيادتها من داخل الرؤية الاستعمارية، والخطط لإنشاء هذه الدول المستعمرة وإقامتها، حيث كانت الدول المستعمرة نفسها قد أخذت منحى آخر في التعامل مع الدول المستعمرة، يقوم على استثمار وجود النخب التي رعتها؛ لإقامة حكم شكلي لدولها لتضمن استمرار مصالحها وتدفق المواد الأولية؛ ولتقليل الاحتجاجات؛ ولإضعاف نمو الحركات المعادية للاحتلال، وقبل هذا وبعده لإعانة جيوشها في الحرب الثانية القادمة في ضوء خبرة تجاربها في الحرب الأولى.

فحين عاد السير بيرس كوكس المندوب السامي

جديدة، كان من مصلحتها دفع عمليات «الاستقلال» عن الاحتلال القديم والحلول محله. والمرحلة الرابعة: التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات.

«وفي هذه الأثناء ظهر الشكل الجديد من الدول مستقراً؛ نظراً لاستفادة هذه الدول من ضمانات القانون الدولي؛ من حيث عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية، ومن حيث الحماية الدولية، وكذلك لأنها في النهاية لا تؤدي من الوظائف إلا ما يناسب أهداف الدول الاستعمارية الكبرى وأطماعها؛ سواء بالنسبة لاستنفاد الثروات الطبيعية المحلية لمصلحة هذه الدول الكبرى، أو بالنسبة لتكوينها قواعد عسكرية تمكن من الهيمنة السياسية على الشعوب المحيطة بها أو القرية منها، ويجري ضمان أداء هذه الدول المصطنعة لهذه المهام دون غيرها عن طريق أنها تكون دولاً بغير شعوب ثابتة ومستقرة وقديمة في أي من هذه الأقاليم، ويكون ذلك بتهجير إليها من الخارج، فيصير الأجانب بها أكثر من المواطنين، أو يصير حديثو العهد فيها أضعاف السكان الأصليين، أو تصير موطناً للمهاجرين إليها بدلاً من سكانها الذين تجري إزاحتهم بالقوة المسلحة وبالإبادة أو الترحيل مثل ما يحدث في (إسرائيل)»^(٩).

وفي تلك المرحلة جرت حالات متنوعة من الحصول على «الاستقلال» وفق معادلات التوازن الدولي الجديدة فيما بعد الحرب الثانية، وفيها كانت هناك دول استقلت عن طريق الانقلابات العسكرية ضد نظم الحكم المرتبطة بالاحتلال البريطاني - القديم -؛ دون مواجهة مع قوات الاحتلال كما هو الحال في مصر وليبيا - حيث لم تتصد قوات الاحتلال للانقلابيين -، وفيها كانت هناك بلاد رُفع عنها الاحتلال وفق تسويات مع هذه النخب؛ كما هو الحال في بعض دول الخليج والمغرب وتونس، وهناك من وصل للاستقلال عبر ثورة شعبية مسلحة كما هو حال الجزائر. كانت مصر قد استقلت في عام ١٩٥٢ م (وانسحبت

قوات الاحتلال في عام ١٩٥٦ م)، والجزائر في عام ١٩٦٢ م، واليمن في العام نفسه ١٩٦٢ م، ومن قبلها ظهرت للوجود دولة العراق وبريطانيا، واستقلت العراق في عام ١٩٣٢ م، كما استقلت الأردن وسوريا ولبنان في عام ١٩٤٦ م وهو ما تواتر بعد ذلك.

وكان لافتاً للنظر أن تكون أولى الدول التي استقلت؛ هي الدول الأقل في صراع نخبتها مع الدول المستعمرة، أو كان لافتاً للنظر أن الدول الاستعمارية ربطت إنشاء الدول وفقاً لحالة النخبة في كل بلد - ضمن موازنات أخرى - وقد استقلت العراق في وقت مبكر (١٩٣٢ م)، وكان التالي بعدها الأردن وسوريا ولبنان ١٩٤٦ م؛ أي فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتبعتهما مصر في عام ١٩٥٢ م، وتونس ١٩٥٦ م، وتأخرت دول الخليج - باستثناء السعودية التي لم تكن محتلة، واكتمل تأسيسها في ١٩٣٢ م - إلى مرحلة الستينيات والسبعينيات، بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية ولبناء نخب متمرسة (الكويت ١٩٦١ م، وقطر والإمارات والبحرين ١٩٧١ م).

ولعل من اللافت أيضاً أن عمليات الاستقلال هذه - في معظمها - كانت مفتوحة العلاقة مع المستعمر، ويمكن الإشارة هنا - كنموذج - إلى أن الجزائر التي دفعت أكثر من مليون ونصف المليون شهيد، كان استقلالها منقوصاً بشروط؛ من بينها بقاء المستعمرين الفرنسيين وحقهم في امتلاك مزارعهم بالجزائر، واستمرار حق فرنسا في إجراء تجارب نووية على أرض الجزائر. أما في تونس فكانت مذكرة استقلالها الصادرة قبيل إعلان الاستقلال؛ قد نصّت على حق الحماية الفرنسية لتونس في مجال الدفاع والخارجية، وفي مصر لم تنسحب القوات البريطانية المحتلة منها إلا بعد أربع سنوات من إعلان الاستقلال أي في عام ١٩٥٦ م.

وإذا كان الاستقلال المصري والحكم في مصر هو الأكثر تشدداً في خوض المعركة ضد الاستعمار فيما بعد؛ فإن النخبة المصرية الحاكمة بعد «الثورة» لم يكن

إلى سيطرة الولايات المتحدة ليس فقط بديلاً لحالة ثنائية القطبية، ولكن أيضاً كقوة رئيسة داخل العالم الغربي أيضاً. وهو ما جعل جميع الدول العربية التي ارتبطت بالاتحاد السوفيتي أو الدول الأوروبية أو حتى الولايات المتحدة؛ تتعرض إلى ضغوط حادة في هذه المرحلة وصلت إلى حد الغزو العسكري المباشر، كما حدث بالنسبة للعراق في عام ٢٠٠٣م - وباعتماد على نخب جديدة تمت تربيتها على أسس من العمالة المباشرة من خلال العمل معها من بوابة أجهزة المخابرات صراحة، أو بالانتقال من بوابة الارتباط الثقافي والمصلحي إلى بوابة العمالة المباشرة، كما هو حال المعارضة العراقية.

وكان ما زاد من تأثير هذه الضغوط وخطورتها أن النظام الرسمي اعتمد في نشوئه واستمراره على المعطى الخارجي. وهنا دخلت هذه الدول إلى مأزق متعدد الأبعاد، ففي مقابل حرصها باستمرار على عدم إشراك الشعوب حتى في صراعاته مع دول الاحتلال؛ باتت تدخل معارك لا قبل لها بها وفق أنماط الحكم وأجهزة الدول ومؤسساتها؛ إذ كانت تحرص دوماً على عدم صدم جماهير المسلمين، فإذا بها باتت مطلوباً منها التحول إلى نمط من تغريب المجتمعات والحكم بطريقة شاملة، وإلا غرقتها الجيوش ونصبت من هم جاهزون لممارسة هذا الدور. وكل ذلك يأتي والبديل الاستراتيجي لها - الحركات الإسلامية - هو الأقوى والأكثر جاهزية لمواجهة الضغط والعدوان الخارجي.. إلخ.

وإذا كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة، والغرب بصفة عامة، يرون أن في ذلك مصلحة شاملة لهم، سواء بحكم طبيعة الصراع مع العالم الإسلامي (الحضارية)، أو بحكم أن الدول الغربية باتت تحشى استمرار تصاعد قوة الحركات الإسلامية كبديل للنظم التي ساهمت في إقامتها، بعد تصاعد فكرة العودة إلى الأصول في المجتمعات العربية، وبعد أن ساهم طول الفترات الزمنية في بقاء هذه الأنظمة في الحكم

موقفها هذا منسحباً على الغرب؛ بل كان ضد الدولة المحتلة بالأساس، ولذلك حاولت النخبة المصرية الحاكمة توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة مثلاً. في أول الأمر كان هناك نوع من الوفاق بين حكومة الثورة وبين الولايات المتحدة استمر ثلاث سنوات عُقد خلالها كثير من الاتفاقيات المالية والثقافية^(١٠).

ولقد ظلت مصر تطلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، إلا أن الولايات المتحدة كانت تتعرض إلى ضغوط شديدة من جانب تشرشل لمنع تزويد مصر بالسلاح لكي لا يُستخدم ضد جنودها في قناة السويس، لكن غارة غزة الشهيرة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥م؛ جعلت مصر تطلب السلاح للمرة الأخيرة من الولايات المتحدة، فطلبت من مصر الدفع نقداً؛ لتأكدتها من عدم إمكان ذلك بسبب الضائقة الاقتصادية التي كانت تمر بها مصر^(١١).

والملاحظ أيضاً على مستوى المؤسسات الداخلية للدول التي نشأت بعد استقلالها هذا؛ أن تلك المؤسسات جاءت متأثرة بأنظمة الدول التي ارتبطت بها من الدول الاستعمارية خلال التوازن الاستعماري في العالم، فانقسم النظام الرسمي العربي بين دول أخذت بِنُظم ترفع شعارات الاشتراكية وتبني مؤسساتها على النمط السوفييتي كما كان الحال في مصر وليبيا وسوريا، والتي نشأت فيها «تجربة الحزب الواحد» وفق «أفكار اشتراكية»، والتي أخذت في بنائها الاقتصادي بنمط القطاع العام.. إلخ. ودول أخرى حافظت على أنماط أقرب إلى الغرب كما في النظم الملكية الغربية - كما في الدول العربية الملكية -؛ مع حفاظ كل من هذا النمط وذاك غالباً على سمتين:

الأولى: البعد عن تطبيق أنماط من الحكم الإسلامي.
والثانية: البعد عن أنماط الديمقراطية والمشاركة الشعبية، بطريقة جماهيرية أو دستورية.

المرحلة الخامسة: وهي التي انتهى فيها الوضع الدولي الذي نشأت أنظمة الحكم على هامشه، وتبدله

النظام العربي... النشأة والسيطرة

مراحل علاقة النظم
العربية بقوى الاستعمار

المرحلة الأولى

جرت فيها محاولات الاحتلال العسكري
المباشر منذ غزو نابليون لمصر
(1798-1801)

المرحلة الثانية

جاءت بعد بلورة نخبة ثقافية واجتماعية واقتصادية
مرتبطة بالغرب، ومن خلالها جرت عمليات الاحتلال
العسكري والثقافي وانتهت بنهاية الحرب
العالمية الأولى

المرحلة الثالثة

تبدأ من نهاية الحرب العالمية الأولى عندما بدأت النخب - التي تربت من
قبل الدول الاستعمارية وخاضت الصراع ضد مراكز الدولة الإسلامية -
تنطلق إلى نمط أفضل من تحقيق مصالحها الخاصة تحت
الاحتلال وبدونه

المرحلة الرابعة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات، وجرت محاولات
متنوعة للحصول على الاستقلال وفق معادلات التوازن الدولي الجديدة
والمحافظة على أهداف الدول الاستعمارية

المرحلة الخامسة

انتهى الوضع الدولي الذي نشأت أنظمة الحكم العربية على هامشه وتبدل إلى سيطرة
الولايات المتحدة، وتعرضت الدول العربية إلى ضغوطات حادة وصلت
حد الغزو العسكري

مراحل علاقة القوى العربية بنظم الاستعمار

ومفهومه الخاص عن الدولة؛ بعد أن أفلح في بسط سيطرته السياسية والاقتصادية والعسكرية على هذه المستعمرات^(١٣).

ووفق هذا الإطار النظري؛ فإن النخب التي سيطرت على النظم الرسمية العربية وفق تسويات واتفاقيات معينة مع الدول الاستعمارية - أو وفق صراع محدود أو محدد -؛ لم يكن لها أن تطرح منظومة فكرية أخرى تتعارض مع الأساس الذي نشأ النظام في كل دولة على أساسه، ومن ثَمَّ فهي لم تطرح استقلالاً حضارياً، واكتفت بمفاهيم الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي هو نمط مزيف من الاستقلال، فالاستقلال الحقيقي لا يمكن أن يتحقق دون الاستقلال الحضاري، فهي لم تستطع فعل ما فعلته النخبة اليابانية التي حافظت - على رغم احتلالها العسكري بعد الحرب العالمية الثانية - على نمطها وتراثها الحضاري. كما لم تبني مؤسسات دولة تُفَعِّل العلاقة بينها وبين شعوبها خوفاً من إمكانية تغيير هذه النخب واستبدال مشروعها في الحكم، بل عملت بإصرار وباستخدام كل أساليب القمع على تغييب حركة الشعوب وطاقاتها، حتى وهي في أخطر حالات صراعها مع الدول الغربية، ضمن محاولات لتحقيق أكبر قدر من مصالحها.

وهكذا وبرغم أن القضية الأبرز التي ركزت عليها قوة الاحتلال الاستعماري، قبل قدومها للاحتلال وفي أثنائه، هي بناء فئة من النخب المؤثرة داخل مجتمعاتنا، وبرغم أن هذه النخب التي وصلت للحكم - على الأقل في البدء - هي في أول الأمر وآخره كانت نتاجاً للنظام الثقافي والتعليمي وللمؤسسات التي نشأت خلال فترة الاحتلال، وبرغم أن هذه النخب توزعت ولاءاتها عبر ظروف الوصول إلى الحكم وإنهاء الاحتلال، من خلال اتفاقات، أو أشكال متعددة ومتنوعة من أشكال المقاومة، فإن هذه النخب حرصت على أن تقيم نظماً في كل دولة تحكمها لا تتمتع بدرجة ما من الحرية أو المؤسسية.

في وجود مصالح خاصة قوية لفئات موسعة ارتبطت بهذا النمط من الحكم، وفي وجود بعض الأعصاب الحية داخل هذه الأنظمة؛ فإن النظام الرسمي العربي أصبح هو الحلقة الأضعف في المعادلة؛ إذ هو يتعرض إلى ضغطين مباشرين من الخارج والداخل، تزداد خطورتها بالنظر إلى عدم قدرة هذا النظام في كل دولة على مواجهة تحديات التنمية أو مواجهة الضغوط الخارجية.

ومن ثَمَّ لم يعد أمام النظم في الدول العربية والإسلامية - في رأي الكثير من المحللين الغربيين - سوى أحد خيارين؛ إما أن تدفع تعميق التحول الديمقراطي إلى أقصى مدى لها؛ بحيث تصبح الديمقراطية السبيل الأوحده لاستيعاب العنف الإسلامي - كما يصفونه -، وإتاحة الفرصة أمام جميع القوى السياسية لإثبات نفسها إلى جانب التيار الإسلامي، وإما أن تقوم تلك النظم «بأسلمة» الممارسات السياسية للدولة؛ بحيث يكون هذا نوعاً من التمييز ضد الآخر «الأجنبي»، وسبيلاً لإيجاد وسائل محلية لممارسة المشاركة السياسية^(١٢).

ثانياً: النظام الرسمي العربي.. النخب والبناء المؤسسي:

كان المفهوم الأساسي، في قيام النظام الرسمي العربي، هو المفهوم نفسه الذي قامت عليه الدولة القومية الغربية؛ أي كان في جوهره قائماً على فكرة علمانية الدولة، وفصل الدين عن الدولة، فمفهوم «القومية» مفهوم أوروبي حديث، وكان ظهوره إحدى العلامات المهمة لحدوث قطيعة مع الماضي الديني والرموز الأرستقراطية والملكية في أوروبا، وكان نجاح الفكرة القومية هو نجاح لفكرة «مطلقة» جديدة، ما لبثت أن امتدت وراء حدود القارة الأوروبية نفسها، وكان التوسع الرأسمالي في صورته الاستعمارية هو الذي حمل الفكرة القومية إلى البلاد المستعمرة، وهناك أراد المستعمر أن يفرض نموذجاً سياسياً

في مجملها لا تُمكن هذه النخب من بناء نظام مستقر لتداول السلطة حتى فيما بينها، وهو ما جعل التناقض في النظم السياسية العربية تناقضاً ظاهراً وشديداً، حيث تتعدد فيها النخبة بدرجة تصل إلى حد التناقض، حيث تتعاقب العوامل السياسية مع الاقتصادية والعرقية مع الثقافية مع الدينية. . . إلخ، فأحياناً تقوم النخبة على تفاعل عوامل الانتماء إلى مؤسسات تعليمية معينة والانتماء إلى العسكرية والانتماء إلى حزب معين مع الخلفية العرقية والدينية، وتسهم جميعاً في تأسيس النخبة السياسية^(١٥).

والنماذج لهذا التشكيل متعددة، ففي دول الخليج العربي واليمن وسوريا يكون الانتماء للقبيلة أو المذهب أو الإقليم محددات أساسية في بناء وتكوين واستمرار النخبة، حيث عادة ما تكون النخبة من أبناء قبيلة معينة أو أبناء مذهب معين أمثلة لا تحتاج إلى مزيد من تفصيل^(١٦).

وفي سوريا تقوم النخبة على أساس الدمج بين العامل العرقي والديني والاجتماعي المتمثل في علاقات النسب والمصاهرة؛ بالإضافة إلى امتلاك الثروة، ويتحقق استقرارها باتساع دوائر النسب والمصاهرة مع القوى الاجتماعية الأساسية^(١٧).

وفي تونس تنهض النخبة على أساس الانتماء إلى مؤسسات التعليم الحديث، سواء في تونس أو في فرنسا، والانتماء إلى الحزب الدستوري الحاكم والارتباط بشخص القائد السياسي^(١٨).

وفي مصر تتفاعل الأسرة والدفة والشلة، بالإضافة إلى علاقة التابع والمتبوع، في تأسيس النخبة، فتكون مكونة من خليط غير متسق محايد سياسياً، مغلق في علاقاته مع المجتمع، يقوم على أساس تدوير المناصب بين أعضاء النخبة للمحافظة على استمرارها^(١٩).

وواقع الحال؛ أن هذا البناء للنخب الحاكمة وفق هذه الأنماط من التركيب والنشأة والمفهوم لم يكن إلا نتاجاً لتدخل خارجي - بالمعنى العام والشامل -، ولضمان استمرار ضعفها وعزلتها؛ لأنها لم تأت إلى

لقد أصرت على عدم بناء مؤسسات مستقرة للحكم، وعلى عدم تعبئة الشعوب خلال صراعاتها وخلافاتها أو اتفاقاتها مع المستعمرين إلا فيما أرادت، كما ظلت تعيش في حكمها لشعوبها على هامش التوازنات الدولية أو صراعات الدول الاستعمارية بين بعضها وبعضها الآخر، دون أن تخرج عن دورها الوظيفي حتى في أشد حالات الصراع، فظلت دون قدرة على السيطرة على مقدرات الثروات الاستراتيجية في بلدانها.

١ - النخب العربية. . والنظم المؤسسية:

لا يمكن فهم أو دراسة النظام الرسمي العربي من خلال هيكله وأساسه الداخلية وعلاقاته المؤسسية دون دراسة القضية الأصل؛ أي قضية النخب الحاكمة، ذلك أن دراسة الهياكل والأشكال والإجراءات لا تمكن الباحث إلا من إبداء الملاحظات عليها؛ دون إدراك السبب الجوهري في جعلها على ما هي عليه.

وفي هذا الصدد تُجمع الدراسات النخبوية على أن دراسة النخب الحاكمة في مجتمع تقتضي - فضلاً عن دراسة تكوين النخب - التعرض لثقافتها السياسية، ويتضمن ذلك دراسة الدوافع التي حثت بأعضاء تلك النخب إلى السعي في سبيل الوصول للسلطة، ودراسة اتجاهاتهم وتصوراتهم وقيمهم، ومدى اتساقها مع السياسات المطبقة في المجتمع، وكذلك ضرورة التعرض للعلاقة بين النخب والجمهور، ويتضمن ذلك البحث في كيفية تأثير كل منهما في الآخر من خلال الأساليب السلمية أو العنيفة. وأخيراً ينبغي التعرض لدراسة إمكانيات التحول في تركيب هذه النخب؛ سواء خلال آليات الاقتراع العام أو الانتخابات أو عبر الثورات العنيفة أو التدخلات الخارجية^(١٤).

والنخب الحاكمة في الدول العربية تراوحت في تكوينها، ومن ثم ثقافتها ودوافع وصولها للحكم ومفاهيمها عنه، بين تجميع من أبناء القبيلة والإقليم و«الدفة» ونظام التابع والمتبوع، وهي أسس

رئيس الدولة بغض النظر عن مسماه (ملك، سلطان، أمير، شيخ، رئيس . . .)، وأن حدوث تغيرات في الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية في هذه النظم ترتبط في المقام الأول بمشئة هذا الحاكم؛ بحيث يصل تجلي هذه الظاهرة إلى الدرجة التي تتلاشى معها الفروق بين النظم الجمهورية والوراثية^(٢٠).

ولعل النظام العربي الأكثر صراحة ووضوحاً، والحالة النموذجية للخط العام للنظام الرسمي العربي، هو النظام الرسمي في ليبيا، فقد بلغت درجة تشخيص السلطة في ليبيا - مثلاً - في عهد القذافي أقصى درجاتها؛ بحيث يمكن القول معها: إن النخبة في ليبيا هي مفهوم مساو للقائد الليبي معمر القذافي وحده^(٢١). ويكفي للدلالة على ما يتمتع به القذافي من نفوذ على المؤتمر الشعبي الليبي (الهيئة التشريعية)؛ الإشارة إلى موقف القذافي عندما لاحظ توجهاً عاماً في المؤتمر الشعبي العام المنعقد في مستهل عام ١٩٩٠م إلى إجراء بعض التخفيضات في الضرائب التصاعدية وضريبة الدمغة، فذهب إلى المؤتمر معلناً «أن هذه ليست قرارات الشعب الذي أعرفه جيداً»، وعلى الفور تم التراجع عن تلك التوجهات اعترافاً بأن الزعيم يعرف مطالب شعبه على نحو أفضل من ممثليه أنفسهم^(٢٢).

وهي أوضاع تصيب الباحث بالحيرة في محاولة معرفة طريقة صناعة القرار وأسسها؛ نظراً لعدم وجود قواعد واضحة ومعلنة للعملية السياسية في النظم العربية، فهناك دائماً إشكالية تتعلق بعدم التطابق بين الظاهر والحقيقة، فبعد نهاية كل عهد من العهود السياسية وقدم عهد جديد؛ تظهر العديد من المفارقات التي تبين أن ما كان يظهر أنه حقيقة ويُعتقد فيه أنه حقيقة لم يكن كذلك، وأن الحقيقة التي حدثت بالفعل شيء آخر، فالتركة دائماً مثقلة، والسابقون عادة يكونون مخطئين، ومن عُرف عنهم أنهم صانعو السياسة الحقيقيين ليسوا كذلك. . . إلخ!^(٢٣) وقد جاءت هذه الحالة من تشخيص السلطة أو

الحكم وفق عوامل فرز وتمثيل للمجتمع وفكره السائد وثقافته وتطلعات أبنائه، وإلا لكانت أسس بنائها قد جرت على نحو مختلف، وهو ما ظهر في تصورات هذه النخب لمؤسسات الحكم وأساليب التفاعل داخلها.

ثمة اتفاق عام بين مختلف دارسي النظم السياسية العربية على أن هناك هناك قاسماً مشتركاً بين النظم؛ مؤداه ما تتمتع به هذه النظم من سمة تشخيص السلطة أو شخصانية السلطة، حيث يقصدون بهذه السمة تشخيص السلطة أو شخصانية السلطة، حيث يقصدون بهذه السمة أن تلك النظم السياسية تشهد تركيزاً لمختلف السلطات في يد رئيس الدولة.

٢ - مؤسسات النظام الرسمي العربي:

وبحكم هذا التشكيل للنخب العربية، وبفعل هذه النماذج لانتماءاتها، ومع الوضع في الاعتبار ما سبق إيضاحه من تربية النخب العربية التي أسست النظام الرسمي العربي في أحضان ورعاية الدول الاستعمارية - بالمعنى الشامل للكلمة -، فقد كان من الطبيعي أن تكون مؤسسات النظام الرسمي العربي مؤسسات مشوّهة، وأن تسودها أساليب فردية ومطلقة في الحكم. ولذلك فإن ثمة اتفاقاً عاماً بين مختلف دارسي النظم السياسية العربية على أن هناك قاسماً مشتركاً بين النظم؛ مؤداه ما تتمتع به هذه النظم من سمة تشخيص السلطة أو شخصانية السلطة، حيث يقصدون بهذه السمة أن تلك النظم السياسية تشهد تركيزاً لمختلف السلطات - التشريعية والتنفيذية والقضائية - في يد

ظروف مجتمعه أيضاً -، هذا في الوقت الذي كانت تمنع محاولات كل قوة داخلية لامتلاك أجهزة إعلامية مستقلة؛ بتشريعات قانونية مشددة تمنع محاولة اختراق حالة التفرد الإعلامي. كما اهتمت هذه النظم بمنع كل أشكال تنظيم القوى السياسية والتجمعات الشعبية، وجعلها أمراً مجزماً، حيث لم تترك طريقة إلا وأخذت بها لمنع كل محاولة للتنظيم المستقل داخل المجتمعات العربية. وكان من الطبيعي في ظل تركيبة هذه النظم أن يستمر إنتاج الجهل، وأن تنمو النزعات العرقية والقبلية، وأن تحقق أجهزة الدول في إنجاز الخطط التنموية من خلال استثمار الثروات الطبيعية؛ بسبب دورها الأصلي في حماية المصالح الأساسية الاستعمارية - حيث هي لم تتمكن من تغيير طبيعة اقتصادياتها التي تركها عليها الاستعمار -، بل إن بعضها أساء فأفسد الأوضاع أكثر، وقام بتبديد هذه الثروات والمدخرات القومية، وهو أمر تعجب به تقارير التنمية سنوياً.

رافق انهيار التوازن الدولي مع صعود أحد أطراف التوازن الدولي حتى داخل التوازن الغربي نفسه -الولايات المتحدة- ليصبح وضع النظام الرسمي العربي غارقاً أيضاً داخل توازنات أحد أطراف التوازن الغربي نفسه

ثالثاً: النظام الرسمي: مفترق طرق استراتيجي:

كان النظام الرسمي قد اعتمد منذ بدئه - عقب انتصاح النتائج النهائية للحرب العالمية الثانية - على نمط من التوازن في الحالة الدولية، كان بمثابة حماية لاستقراره - باعتبار هذا النظام ظاهرة تعتمد على الوضع الدولي أكثر من اعتمادها على شعوبها - سواء

شخصيتها، ناجمة في جانبها الأول من الاغتراب عن المجتمعات التي تحكمها، والانعزال عنها والخوف منها، وربما بسبب النظر إليها بازدراء. كما هي ناجمة من الاستقواء بالخارج والخوف منه في الوقت نفسه؛ بحكم وجود القواعد العسكرية على أرضها أو في الجوار. وكان من الطبيعي أن تحكم هذه النخب شعوبها بطرق غير مؤسسية؛ حتى لا يتم تدوير حركة الحكم داخل النخب نفسها، ولكي تجعل الباب مغلقاً أبداً أمام حريات حقيقية، وأن تواجه بشكل حاسم الحركات الإسلامية وبشكل ضار، ليس فقط باعتبارها الحركات التي تعيد تأسيس هذه الدول على الأسس التي قامت على عكسها هذه الدول؛ بل أيضاً لأنها تُفقد النظم مشروعيتها في أعين الجماهير.

وإذا كانت طريقة صناعة القرار، في ظل شخصية السلطة وتوحد النخبة في الفرد أو الجماعة الضيقة المقفلة، قد أصبحت عملاً غامضاً سرّياً؛ فقد كان من الطبيعي أن تتركز السلطات وأجهزة النظام الرسمي العربي في أيدي أفراد قلائل، وأن يتركز الاهتمام بصفة أساسية في بناء أجهزة الدولة على أجهزة القمع، وأن يسود الاهتمام بدور الجيوش في إدارة المجتمعات أكثر من الاهتمام بدورها في خدمة قضايا الأمة، أو في مجالات الدفاع الخارجي - الذي تضمنه حالات التوازن الدولي لا المعطيات والمقدورات الداخلية-، وأن تسود الانقلابات والتقلبات والقتل للحكام؛ كطرق لتبديل المواقع داخل الدائرة الأضيق لاتخاذ القرار.

وإلى جانب أجهزة القمع؛ اهتمت هذه الدول ببناء أجهزة إعلامية تحت سيطرتها المطلقة، جرى تركيز اهتمامها على إنتاج مادة تسويغية لتصرفات النخب الحاكمة وقراراتهم، كما مارست الدور الأبرز في عمليات نشر المفاهيم والسلوكيات الغربية - حسب ظروف كل مجتمع -، كما اهتمت هذه النظم ببناء مختلف وسائل اللهو والترفيه والثقافة على النمط الغربي من سينما ومسرح وأندية وغير ذلك - كل حسب

حكم كل نخبة في كل بلد حدثت نقلة اجتماعية في حياة المواطنين؛ سواء عبر إصلاحات اجتماعية جاءت نتيجة الصراعات داخل النخب الحاكمة، أو لتوسع الأسواق الداخلية لتطوير النشاط الاقتصادي، أو نتاجاً لثروات كان يكفي نذر يسير منها في تغيير حياة المواطنين، ومن ثمّ تمكن هذا النظام - وعلى خلفية بطء حالة التحول في نشاط الحركة الإسلامية من النخبوية إلى الجماهيرية - دون جهد كبير في مواجهة الحركات الإسلامية؛ التي قامت لتعيد تأسيس الدول على أسس إسلامية تتجاوز فكرة تأسيس الدول على نمط شكلي من الاستقلال السياسي والاقتصادي الشكلي، بإعطاء مضمون حضاري (عقدي وقيمي ومفهومي) للاستقلال. لكن التغيير في التوازن الدولي الجديد والمتطلبات الاستعمارية الجديدة؛ جاءت في مرحلة وظرف لم تعد فيه الحركة الإسلامية في هذه البلدان حركة ساذجة، أو متهورة، أو حركة ضد، أو حركة محصورة في إطار النخب التقليدية، بل أصبحت حركة واسعة، وتتمتع بدرجة وعي عالية، كما بدأت تجذب في صفوفها طاقات المثقفين الذين بدؤوا يقدمون نظيراً سياسياً واستراتيجياً.

وهنا أصبحت نظم الحكم في النظام الرسمي العربي بين ضغطين أو في مفترق طرق؛ إما أن تقبل بدرجة أعلى من التغريب، وإما أن تقبل بتدويرها وتطويعها وتغيرها الجديد المطلوب من الغرب بقيادة أمريكا، وهو ما يصدم شعوبها، ويتعارض مع استقرارها وتوازنها ومصالحها، وإما أن تقبل بضغوط الحركة الإسلامية التي أصبحت بديلاً استراتيجياً، وحالة تجاوز للوضع التاريخي لنشأة هذه الدول؛ بإعادة الأمور إلى أصولها.

والفكرة الأساسية في مفترق الطرق الراهن في واقع الحال؛ ليست خلافاً حول الديمقراطية أو طريقة حكم الشعوب، ففي ذلك دخول إلى عالم السياسة بتحيزاته، أو إلى مؤسسية النظم عن عدمها، أو امتلاكها لوسائل تدوير الحكم بين جماعات النخب المختلفة في تحيزاتها

كان ذلك من خلال التعاون مع الولايات المتحدة وارشاة الإمبراطوريات الغربية، أو الإمبراطورية الجديدة روسيا، أو غيرها.

وكانت تلك المرحلة هي مرحلة استقرار للنظم - بفعل مساندة هذا الطرف، أو ذاك لها - إلا من التوترات في الوضع الدولي، أو من تأثيرات التوتر في الوضع الدولي على استقرارها.

لكن هذه المرحلة انتهت بسقوط أحد طرفي التوازن الدولي - أي الاتحاد السوفيتي -؛ لا لكي يدفع من كان مالياً أو متعاوناً أو مرتكناً إلى القطب السوفيتي الثمن فقط، ولكن أيضاً لتدور الدائرة على - من وإلى - الغرب أيضاً؛ إذ ترافق انهيار التوازن الدولي مع صعود أحد أطراف التوازن الدولي حتى داخل التوازن الغربي نفسه - الولايات المتحدة -؛ ليصبح وضع النظام الرسمي العربي غارقاً أيضاً داخل توازنات أحد أطراف التوازن الغربي نفسه وصراعاته.

لقد تطورت الأوضاع مع هذه الحالة الخارجية من إنشاء الدول إلى وضع لم يعد ممكناً فيه الحركة وسط الأطراف الدولية، فكان أن تكثفت الضغوط لإفقاد هذه النخب السابقة القدر الذي تمكنت من تحقيقه من الاستقلال ببلدانها، حيث باتت الدول الاستعمارية ومصالحها تطلب منها دوراً آخر ونمطاً آخر في ظل مرحلة العولمة التي اضطبغت فيها الأهداف الاستعمارية بأهداف دينية صريحة وواضحة، وبات مطلوباً إجراء حركة واسعة من التحديث على النمط الأمريكي المفهومي والقيمي والاجتماعي والاقتصادي، وبسبب خوف الدول الغربية من تهديد الحركة الإسلامية لمشروع الدول وفق النمط السابق؛ بما يتطلب إعادة تأسيس النخبة الحاكمة على أسس غربية أكثر تشدداً؛ لينعكس ذلك على المجتمعات الإسلامية العربية.

كان النظام الرسمي العربي قد حصل على زخم كبير وسط جماهير الشعوب؛ باعتباره مخلصاً لها من وجود البزة العسكرية الأجنبية على أرضها. كما أنه ومع بدء

عن الحوار والصراع، حيث تطرح إعادة تجديد النخب الحاكمة، وتشدد في تغريبها وتطوير أساليب الحكم وتداول السلطة؛ لتكون أكثر كفاية في أداء مهامها من خلال آليات ديمقراطية. وهو طرح - في رؤيته الاستراتيجية - لا يقوم فقط على تغيير نمط الصراع الراهن ووجهته، ولكنه أيضاً يستهدف إبعاد الحركة الإسلامية عن طرح مشروعها الحضاري التجاوزي للوضع الراهن، وربما أيضاً استيعاب قطاع من النخب الإسلامية داخل إطار ضوابط وأسس الحكم الراهن تحت مسؤوليات وأسس متعددة.

إن طرح مفترق الطرق الراهن، بأفكار حول أن ما يجري من ضغط متزايد على النظام الرسمي العربي لإحلال الديمقراطية؛ هو سبب إنتاج «إرهابيين»، أو بأن الولايات المتحدة تحاول إنتاج نظم حكم غير فاسدة، وكذلك تحليل مفترق الطرق الراهن من زاوية أن ما يجري هو بالأساس ناجم من انفراد الولايات المتحدة بالعالم؛ لا يقدم تفسيراً كلياً للأزمة، كما أنه تحليل يقدم الصراع والمأزق ومفترق الطرق الراهن من منظور الولايات المتحدة أو الدول الأخرى المتصارعة معها علينا بينما النظرة الاستراتيجية لأمتنا هي أن مفترق الطرق الراهن هو صراع بين محاولة إعادة تأسيس دول قادرة على تجاوز مفاهيم تأسيس النظام الرسمي العربي الراهن منذ قرنين، لتعيده هو والمجتمعات إلى الأصول والجدور، والتي هي الوحيدة القادرة على بناء نمط حضاري مستقل، وأمة مستقلة حضارياً، قادرة على البروز كقطب حضاري دولي على مستوى التوازنات الدولية، وقادرة على إحداث نهضة حقيقية لا نهضة مزيفة؛ وبين محاولة غربية جديدة للدفع بالنظام الرسمي العربي، والنخب الحاكمة لإنتاج حالة أكثر تغريباً للمجتمعات العربية، تتناسب مع مقتضيات مرحلة العولمة الحضارية، ومعياريها إنهاء الاستقلال العقدي والحضاري للأمم الأخرى، وتحويلها إلى أسواق مفتوحة لجميع مجالات المنتجات الثقافية والسلعية الغربية.

الخارجية، وإنما الفكرة الاستراتيجية في مفترق الطرق - والتي يدركها الاستعمار جيداً - هي أن البعث الإسلامي الراهن، وبعد مراحل وتعرجات، صار لا يقدم بديلاً بالمعنى السياسي فقط، ولا يقوم الاختلاف والصراع بينه وبين النظم الحاكمة على أسس الحكم الديمقراطي من عدمه، وإنما هو يقدم تجاوزاً لطبيعة هذه النظم، وتأسيساً لنمط آخر من النظام، وتلك هي الأزمة. لقد حرصت الأنظمة العربية طوال الوقت على أن يظل الصراع والاختلاف مع الدول الغربية ودول العالم الأخرى؛ صراعاً سياسياً واختلافاً في الرؤى والمصالح، وهنا يأتي التجاوز الراهن لهذه الرؤية في الصراع.

«فهي تطرح أن تاريخنا وثقافتنا الأصيلة كسلسلة متصلة ومستمرة ومتطورة من مختلف الروافد والعناصر، وقد تعرضت استمراريتها الضاربة بجذورها في أعماق القرون لانقطاع بتكوين الدولة القومية المركزية الحديثة (nation-state) وتحت تأثير الاستعمار، وماظاهرة «الصحة الإسلامية العريضة» في آخر القرن العشرين إلا إحياء ثقافي حضاري شامل، أو بمعنى آخر كأنها تعبير في هذه اللحظة التاريخية الراهنة عن استعادة حق ضائع مسلوب، ألا وهو الثقافة الأصيلة للشعوب. وهي هنا لا تستأصل هذا الموقف أو تستنيه عن الأنماط التاريخية العامة في مجتمعات أخرى تعرضت لظروف مشابهة، وكان من الطبيعي أن تسعى إلى ما سمته «بالاندماج الثقافي الحضاري» للفئات الاجتماعية التي تعرضت للاستبعاد والتهميش تحت دعاوي التحديث، وإلى نزع حق ومشروعية التواجد على الساحة. (...) وهذه الظاهرة آخذة في تقليل الفجوة الهائلة بين طبقات وفئات المجتمع التي تخلقت منذ قدوم الحداثة مصاحبة للاستعمار وتدخلاته في مسيرة هذا المجتمع، وفي إعادة تشكيل شخصيته وشرائحه» (٢٤).

وتلك هي القضية الأصل في مصير النظام الرسمي الراهن، والتي تحاول الولايات المتحدة أن تبعتها

(٢) حرب العدوان الثلاثي على مصر - وزارة البحوث العسكرية - خريف ١٩٥٦م - الجزء الأول، ص ٩.
(٣) د. محمد علي حوات - مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي - مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٨٧.

(٤) ضمن مراجعة دور النخبة، ثمة ضرورة لمراجعة التوصيفات التي تكون شبه مستقرة حول دورها في تلك المرحلة - وبما ينسحب على دورها الراهن -، حيث تسود كتابات ترى أن دورها كان إيجابياً، وأن تلك المرحلة كانت مرحلة نهضة، وهو أمر لا ينطوي فقط على تقييم غير حقيقي، ولكنه استمرار لحالة تزييف الوعي، حيث يرى هؤلاء المثقفون النهضة من منظور غربي، بينما هي كانت في حقيقة الأمر عملية واسعة لاختراق العقول والمجتمعات، وإنهاء العلاقة بين الماضي الإسلامي والحاضر الذي كان يجري تغريبه، وكنموذج لذلك ما كتبه مثلاً «علي المحافظة»، حيث كتب عن تلك المرحلة: «وبدأ الدور الذي لعبه بعض المفكرين الذين قدموا من الشام في الأدب والصحافة والفكر في نهاية القرن الـ ١٩، وساهموا في إحداث نقلة (!) فكرية وسياسية فيها خاصة فيما يتعلق بمدى أحقية الرابطة العربية على الرابطة الإسلامية، ومنهم من حمل لواء إعادة تسييس الإسلام (!) - التعجب لمؤلف الدراسة - من منطلق قومي عربي، مثل عبد الرحمن الكواكبي، إلى جانب: محمد رشيد رضا، والشيخ طاهر الجزائري، وسامي الحريدني، ومحبي الدين الخطيب، وغيرهم من الذين نشطوا سياسياً وفكرياً في ذلك المجال في نهاية القرن الـ ١٩ ومطلع القرن العشرين، ومنهم من شكل حزباً علنياً في مصر عام ١٩١٢م، وهو حزب اللامركزية العثماني برئاسة رفيق العظم». علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨م - ١٩١٤م: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٥م. ورد في د. حسن أبو طالب - عروبة مصر بين التاريخ والسياسة - مكتبة الأسرة - الأعمال الفكرية ٢٠٠٤م.

(٥) د. محمد عمارة - العلاقة بين التيار الإسلامي والتيار القومي في مصر القادمة - محاضرة في المركز الدولي للدراسات - القاهرة ١٧/٥/١٩٩٨م.

(٦) أسامة الغزالي حرب - القوى الليبرالية في مصر - التحولات الديمقراطية في الوطن العربي - أعمال الندوة المصرية الفرنسية - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة

والظاهر حتى الآن أن الأنظمة العربية تميل في معظمها إلى خيار تغييرها من الداخل، لتصبح نخباً حاكمة وفق المقاييس الغربية الجديدة؛ من خلال تطعيم مؤسساتها بالعناصر الأشد تغرباً من النخب التي جيشها الغرب؛ من خلال ما يُسمّى بمنظمات المجتمع المدني التي حصلت على دعم مالي وإعلامي غربي مباشر، ومن خلال البعثات والهجرة، ومن خلال القروض والمنح التي تدفقت على كثير من البلدان؛ دعماً لقطاع خاص صنع صنعاً في بعض البلدان.

إلا أن القراءة المدققة لأوضاع المجتمعات تكشف أن الحملة الغربية التي شُنت على هذه الأنظمة قد زادت من وضوح الرؤية لها في داخل المجتمعات العربية، بما يُصعب عملية استمرارها في الحكم. وكذلك تكشف أن نمطاً وجيلاً جديداً من الحركة الإسلامية قد تضافرت جهوده مع حالة الصحوة الإسلامية؛ بما يضع أساساً لتغييرات محتملة واسعة النطاق.

الهوامش والمراجع :

(*) إن مراجعة ما يجري بشأن محاولة إنشاء «كيان فلسطيني» الجارية حالياً هي نمط كاشف لفكرة إنشاء «الدول» العربية. ورغم وجود فوارق بين حالي نشوء الدول العربية قديماً وبين حالة بناء دولة فلسطينية حالياً إلا أن الحالة الراهنة تكشف كيف يجري اغتيال القادة، وضرب الحركات الأصلية في الصراع، وتشكيل نخب متعاونة بهذه الدرجة أو تلك، ودفعها لمقدمة الصفوف. كما أن تشكيل أجهزة الدولة العراقية تحت الاحتلال هو نمط آخر يقدم رؤية واضحة لكيفية تشكيل أجهزة الدول والنخب. وهو سيناريو - مع مراعاة الفوارق الحضارية - نراه في صورة أسرع مجسداً فيما يجري في الدول السابق انتاؤها للاتحاد السوفييتي السابق، والتي تم تربية نخب داخلها كانت عوناً لتفكيك الاتحاد السوفييتي، وتكوين دول مستقلة، أعقبها مرحلة تغييرات عن طريق نخب أكثر أصالة في الارتباط بالمشروع الغربي أو مرتبطة بأجهزة المخابرات الأمريكية مباشرة، لتتجاوز الحالة السابقة.

(١) طارق البشري - فلسطين الأمان في العمق - وجهات نظر، القاهرة - العدد ٤١ السنة الرابعة - يونيو ٢٠٠٢م.

النظام الرسمي العربي - طلعت رميح

- القاهرة ٢٩ سبتمبر - ١ أكتوبر ١٩٩٠ م.
- (٧) د. محمد علي حوات - مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي - مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٨٨.
- (٨) د. بيار جون لويزار - العراق والديمقراطية غير الممكنة: مصيدة الدولة القومية - التحولات الديمقراطية في الوطن العربي - أعمال الندوة المصرية - الفرنسية الثالثة، القاهرة، ص ١٨١.
- (٩) طارق البشري - فلسطين الأمان في العمق - وجهات نظر، القاهرة - العدد ٤١ السنة الرابعة - يونيو ٢٠٠٢ م.
- (١٠) حرب العدوان الثلاثي على مصر - وزارة البحوث العسكرية - خريف ١٩٥٦ م - الجزء الأول، ص ١٩.
- (١١) حرب العدوان الثلاثي على مصر - وزارة البحوث العسكرية - خريف ١٩٥٦ م - الجزء الأول، ص ١١.
- (١٢) د. آلان روسيون. ا. إيمان فرج - مشكلة الشمولية والديمقراطية - التحولات الديمقراطية في العالم العربي - مرجع سابق، ص ٤٢٢.
- (١٣) د. بيار جون لويزار - العراق والديمقراطية غير الممكنة: مصيدة الدولة القومية - التحولات الديمقراطية في الوطن العربي - أعمال الندوة المصرية - الفرنسية الثالثة، القاهرة، ص ١٨٠.
- (١٤) أ. نجلاء محمد نجيب - نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية - أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب - مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة (١١/١٣/١٩٩٥ م) - ١٩٩٦ م.
- (١٥) فيليب ا. مار، الصفوة السياسية في العراق، في: لينشوفسكي، مرجع سابق، ص ١٣٨ - ١٨٥.
- د. نصر عارف - نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات - النخبة السياسية في العالم العربي - أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب - مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة - ١١-١٣ نوفمبر ١٩٩٥ م، ص ٢٥.
- Philip S. KHOURY, AND JOSEPH KOSTER (١٦) ,TRIBES AND STATE FORMATION IN THE MEDDLE EAST , (BERKELY:UNIVERSTY IF CALIFRNNIA PRESS, 1990
- نقلاً عن: د. نصر عارف - نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات - النخبة السياسية في العالم العربي - أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب - مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة - ١١-١٣ نوفمبر ١٩٩٥ م، ص ٢٥.
- (١٧) إليزابيث بيكار، نقد استخدام مفهوم الإثنية في تحليل العمليات السياسية في الوطن العربي، في د. نيفين مسعد
- (محرر) العالمية والخصوصية الفرنسية الثانية، ٣ - ٥ يوليو ١٩٨٩ م، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩١ م، ص ٢١١ - ٢٢٤.
- (١٨) هدى حافظ متكيس، النخبة السياسية في تونس ١٩٥٦ م - ١٩٧٠ م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨١ م، ص ٦٦ - ٦٧.
- (١٩) مایسة الجمل، النخبة السياسية في مصر، المستقبل العربي، العدد ١٦٦، ديسمبر ١٩٩٢ م ص ٥٠ - ٣٥.
- (٢٠) أ. نجلاء محمد نجيب - مرجع سابق، ص ٣٩.
- (٢١) المرجع السابق، ص ٣٩.
- (٢٢) آخر ساعة، القاهرة، في ٣١ - ٣ - ١٩٩٠ م، ص ١٥.
- أ. نجلاء محمد نجيب - نخبة المجتمع الهيدروكربوني...، مرجع سابق، ص ٤٥.
- (٢٣) د. نصر عارف - نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية...، مرجع سابق، ص ٢٤.
- (٢٤) أميمة أبو بكر - كتب تتحدى السائد - وجهات نظر، العدد السبعون - نوفمبر ٢٠٠٤ م.

معلومات إضافية

سايكس بيكو في المحرم ١٣٣٤هـ - نوفمبر ١٩١٥م:

عينت الحكومة الفرنسية المسيو «جورج بيكو» قنصلها العام السابق في بيروت مندوباً سامياً لمتابعة شؤون الشرق الأدنى، ومفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية، ولم يلبث أن سافر إلى القاهرة، واجتمع بالسير «مارك سايكس» المندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأدنى، بإشراف مندوب روسيا، أسفرت عن اتفاقية عُرفت باسم «اتفاقية القاهرة السرية»، ثم انتقلوا إلى مدينة بطرسبرغ الروسية، وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقية ثلاثية لتحديد مناطق نفوذ كل دولة على النحو التالي:

استيلاء فرنسا على غرب سوريا ولبنان وولاية أطنة.

استيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين.

استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان.

واعترفت المعاهدة كذلك بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في فلسطين.

المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا، وتلك التي تحصل عليها بريطانيا تكون اتحاد دول عربية أو دول عربية موحدة، ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، ويشمل النفوذ الفرنسي شرق سوريا وولاية الموصل، بينما النفوذ البريطاني يمتد إلى شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد وحتى الحدود الإيرانية. ويخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية. ويصبح ميناء الإسكندرونة حراً. وهكذا تم تقسيم المنطقة العربية بين الدول الاستعمارية الكبرى، بمقتضى هذه الاتفاقية التي وصفها بعض المؤرخين الأوروبيين بأنها «ليست صورة للجشع فحسب، بل صورة مرعبة للمخادعة»؛ إذ عملت على تفتيت رقعة المنطقة العربية وتقسيمها، كما أنها حوت على متناقضات بين مختلف المعاهدات السرية التي أبرمت في ذلك الوقت، فمثلاً اتفاق «الحسين - مكماهون» الذي تعهدت بريطانيا فيه بجعل فلسطين جزءاً من الدول العربية أهمل وأُغفل، وأصبحت فلسطين بمقتضى «سايكس - بيكو» تحت إدارة دولية، وإمعاناً في التناقض وعدت بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهذا يؤكد أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة في التقيد بهذه الوعود، فهي لم تُقدم عليها إلا كجزء من مجهودها الحربي ضد الدولة العثمانية، ولكن هدفها الحقيقي هو فرض سيطرتها التامة على المنطقة.

مصطفى عاشور «سايكس - بيكو».. التاريخ يعيد نفسه، إسلام أون لاين .

تعد اتفاقية سايكس بيكو تفاهماً سرياً أبرم في عام ١٩١٦، أثناء الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا العظمى وفرنسا، بموافقة روسيا على تفكيك الإمبراطورية العثمانية.

وقد أدى الاتفاق إلى تقسيم المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية؛ وهي سورية والعراق ولبنان وفلسطين إلى مناطق تخضع للسيطرة الفرنسية وأخرى تخضع للسيطرة البريطانية. وقد سميت الاتفاقية باسمي المفاوضين اللذين أبرماها وهما سير مارك سايكس البريطاني وجورج بيكو الفرنسي.

BBC Arabic الفلسطينيين وإسرائيل - الصراع بالخرائط .